



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(6)/5
27 June 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة السادسة

هافانا، ٢٥ آب/أغسطس - ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في ما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

من نتائج تتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٨/م أ-٥ إلى الأمين التنفيذي أن يواصل المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفي مؤتمر القمة نفسه، بغية ضمان أن تنعكس في نتائج المؤتمر على النحو الواجب غايات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبخاصة ما يتصل منها باستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة. ووفقاً لهذه الولاية قام الأمين التنفيذي باتخاذ تدابير بالتزامن مع العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتعكس خطة تنفيذ المؤتمر الطريقة التي جرى بها الاضطلاع بالولاية المسندة إليه.

والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لضمان إيلاء المؤتمر العناية الواجبة لغايات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والنظر في النتائج التي انتهى إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سياق تنفيذ الاتفاقية. وتشير الوثيقة إلى إجراءات المتابعة التي يمكن لمؤتمر الأطراف النظر فيها.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة كي يتسنى تزويد مؤتمر الأطراف بأحدث المعلومات عن الموضوع، وبخاصة عن المداولات ذات الصلة بمجلس مرفق البيئة العالمية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٤ - ١ معلومات أساسية - أولاً
	التدابير المتخذة لتعزيز دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مؤتمر ثانياً -
٣	١٢ - ٥ القمة العالمي للتنمية المستدامة وعملياتها التحضيرية
	نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة ثالثاً -
٥	١٥-١٣ لمكافحة التصحر
٧	٢٠-١٦ الاستنتاجات والتوصيات رابعاً -

أولاً - معلومات أساسية

١- يُذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت من خلال القرار ١٩٩٩/٥٥ تنظيم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ كي يكون بمثابة الاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بغية توطيد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة.

٢- وجرى التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واعتمادها وفقاً لتوصية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على النحو المبين في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١. وبالتالي فإن الاستعراض الذي اضطلع به مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يتناول الاتفاقية.

٣- وطلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٨/م أ-٥ إلى الأمين التنفيذي أن يواصل المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفي مؤتمر القمة نفسه، بغية ضمان أن تنعكس في نتائج المؤتمر على النحو الواجب غايات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبخاصة ما يتصل منها باستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة.

٤- والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لضمان إيلاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الاهتمام الواجب لغايات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والنظر في ما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من نتائج في سياق تنفيذ الاتفاقية.

ثانياً - التدابير المتخذة لتعزيز دور اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية

المستدامة وعملياتها التحضيرية

٥- دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٩٩٩/٥٥ منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إلى المشاركة بشكل تام في الاستعراض العشري، بما في ذلك المشاركة في إعداد تقارير تقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها العاشرة وإلى مؤتمر القمة، من أجل عرض خبراتها والدروس المستفادة، وتقديم أفكارها ومقترحاتها للمضي قدماً في مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المجالات ذات الصلة.

٦- وتلبية للطلبات الواردة من مديري المهمات، ساهمت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بقدر استطاعتها في التقرير التجميعي للأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بالأرض والزراعة التي تناول الفصول ١٠ و ١٢ و ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١، وفي تقرير الأمين العام بشأن الإجراءات الدستورية في سياق جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك في غيرها من التقارير ذات الصلة للأمين العام المقدمة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة واللجنة التحضيرية التابعة له.

٧- وعقدت أثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف جلستان وزاريتان وجلسات حوار تفاعلي رفيعة المستوى بشأن "تناول العلاقة بين الفقر والتنمية من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب.

٨- وحدد المشاركون في هذه الجلسات عدة جوانب هامة تكفل تحقيق النجاح في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تشمل ما يلي: الارتباط الذي لا ينفصم بين الفقر والتصحر وبالتالي أهمية إدراج أهداف اتفاقية مكافحة التصحر في استراتيجيات الحد من الفقر وغيرها من أطر التنمية المستدامة، وتوفير ما يكفي من التمويل والدعم لأغراض نقل التكنولوجيا فضلاً عن استخدام الموارد القائمة على نحو فعال، وحفز توفير الموارد وتوليد الدخل لصالح السكان المحليين، ووضع مؤشرات عملية ونشر التثقيف البيئي، وتعزيز البيئة المواتية، وتمكين السكان المحليين، والاعتراف بالدور الرئيسي الذي يقوم به المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية.

٩- وبموجب المقرر ٨/م-أ-٥ قرر مؤتمر الأطراف أن يقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للنظر فيه الملخص الذي أعده رئيس الجلسات الوزارية وجلسات الحوار التفاعلي الرفيعة المستوى التي عقدت أثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر. ودعا مؤتمر الأطراف أيضاً الأمين التنفيذي إلى أن يقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر ٣/م-أ-٥ الذي يتضمن تقرير الفريق العامل المخصص للاستعراض والتحليل المتعمقين للتقارير المقدمة في الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف. وفي هذا الخصوص، أشار مؤتمر الأطراف بوجه خاص إلى استنتاجات وتوصيات الفريق العامل.

١٠- وبالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمانة في نيسان/أبريل ٢٠٠١ - كمبادرة مشتركة - بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة للنظر في الصلة بين الفقر والبيئة في سياق تنفيذ الاتفاقية. واجتمع الفريق مرتين واعتمد تقريره في الاجتماع الثاني الذي عُقد في أغاديز، النيجر، في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢. وسلط تقرير الفريق المعنون "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر" الضوء على العلاقة المركبة بين تدهور التربة والفقر، ونوه بأن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير في الحد من الفقر في المناطق الريفية والهجرة القسرية ومنع النزاعات على الموارد الطبيعية الشحيحة.

١١- ووجه الفريق أيضاً نداءً باسم "نداء أعاديز" دعا فيه المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية مكافحة التصحر بوصفها أداة للحد من الفقر وتدعيم برامج تنمية المناطق الريفية بالاعتماد على المجتمع المحلي. ودعا النداء كذلك مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية الذي عُقد في كندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى إيلاء اهتمام خاص لمكافحة التصحر واتخاذ التدابير المناسبة لتدعيم اتفاقية مكافحة التصحر بوصفها أداة أساسية للتعاون مع البلدان النامية المتأثرة، وقدمت حكومة النيجر تقرير الفريق إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للنظر فيه، وروج له كذلك أعضاء الفريق أثناء الجلسة الرابعة للجنة التحضيرية وكذلك في مؤتمر القمة.

١٢- وبناء على دعوة حكومة الرأس الأخضر عُقد منتدى بشأن تنفيذ الاتفاقية في إطار عملية التحضير للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في برايا، الرأس الأخضر، في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وحضر المنتدى وزراء وممثلون رفيعو المستوى من البلدان النامية الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر التي اعتمدت برامج العمل الوطنية الخاصة بها بالتعاون مع شركائها وذلك من أجل النظر في السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب. واعتمد المشاركون في المنتدى رسالة وزارية شددت على الدور الهام الذي تقوم به حملة مكافحة التصحر في استراتيجيات الحد من الفقر، وحثت المجتمع الدولي على أن يثابر في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية في حينها.

ثالثاً - نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ذات الصلة

باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١٣- في الفقرة ٧(ل) من خطة تنفيذ مؤتمر القمة للتنمية المستدامة التي اعتمدها مؤتمر القمة اعترف بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تُعتبر إحدى الأدوات الرئيسية للقضاء على الفقر، وفي هذا الخصوص تؤكد خطة التنفيذ على ضرورة اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل مكافحة التصحر للتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات من خلال تدابير مثل الاستفادة الأفضل من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بحالات المناخ والطقس، ونظم الإنذار المبكر وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية والحفاظة على النظام الإيكولوجي وذلك من أجل عكس الاتجاهات الحالية والتقليل إلى أدنى حد من تدهور الأراضي والموارد من المياه، بما في ذلك من خلال توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٤- وعلاوة على ذلك، تشير خطة العمل إلى ضرورة اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من شدة الجفاف و/أو التصحر وبشكل خاص في أفريقيا، لمعالجة أسباب التصحر وتدهور الأرض وذلك من أجل الحفاظ على الأرض وإصلاحها، ومعالجة مشكلة الفقر الناجم عن تدهور الأرض. وسيشمل ذلك اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل:

- (أ) تعبئة موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيات وبناء القدرات على جميع الأصعدة؛
- (ب) وضع برامج عمل وطنية لكفالة تنفيذ الاتفاقية والمشاريع المتصلة بها على نحو فعال وفي الوقت المناسب في ظل دعم من المجتمع الدولي بحيث يشمل تنفيذ مشاريع لا مركزية على الصعيد المحلي؛
- (ج) تشجيع هيئات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر على مواصلة استكشاف وتعزيز أوجه التلاحم بينها مع منح الاعتبار اللازم لولاية كل منها وذلك لوضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات في إطار الاتفاقيات المعنية؛
- (د) إدراج تدابير لمكافحة واثقاء التصحر وكذلك تخفيف آثار الجفاف في السياسات والبرامج ذات الصلة من قبيل الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة الأراضي والمياه والغابات ونظم الزراعة والتنمية الريفية والإنذار المبكر واستراتيجيات البيئة والطاقة والموارد الطبيعية والصحة والتثقيف والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛
- (هـ) إتاحة منافذ محلية إلى المعلومات تكون في متناول اليد بغية تحسين وظيفتي الرصد والإنذار المبكر فيما يتصل بالتصحر والجفاف؛
- (و) دعوة الجمعية الثانية لمرق البيئة العالمية إلى اتخاذ إجراءات بشأن توصيات مجلس مرقق البيئة العالمية لاعتبار تدهور الأرض (التصحر وإزالة الغابات) أحد مجالات تركيز المرقق وكوسيلة لدعم مرقق البيئة العالمية بالتنفيذ الناجح لاتفاقية مكافحة التصحر وأن يجعل بالتالي مرقق البيئة العالمية آلية مالية للاتفاقية مع مراعاة اختصاصات ومقررات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية والإقرار بالأدوار التكاملية لمرقق البيئة العالمية والآلية العالمية للاتفاقية لتوفير وتعبئة الموارد من أجل وضع وتنفيذ برامج العمل؛
- (ز) تحسين إمكانية استدامة موارد الرعي من خلال تعزيز الإدارة وإنفاذ القوانين وتزويد البلدان النامية بالدعم المالي والتقني من جانب المجتمع الدولي.
- ١٥- وبالإضافة إلى ذلك فإن عدة فقرات أخرى من خطة التنفيذ، وخصوصاً الفقرة ٤٠ التي تتعلق بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، والفقرة ٦٢ التي تتعلق بالتنمية المستدامة لأفريقيا تتضمن أحكاماً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٦- قد يود مؤتمر الأطراف أن يعرب عن تقديره لزعماء العالم لاتخاذهم القرار بتعزيز الدعم من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في معالجة مسألة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها. وقد التمس ذلك عن طريق توصية بأن يصبح مرفق البيئة العالمية آلية مالية للاتفاقية.

١٧- وقد تود الأطراف أيضاً أن تعرب عن موافقتها على الرؤية الاستراتيجية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ باعتبار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إحدى الأدوات الرئيسية للقضاء على الفقر. وحيث إن أحد الأهداف الإنمائية للألفية هو خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فقد يود مؤتمر الأطراف كذلك أن يعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إطاراً هاماً لتحقيق هذا الهدف.

١٨- ووفقاً للمادة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تدعو خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى العمل على تعزيز الأنشطة المتعلقة بمكافحة تدهور الأرض والحد منه وإصلاح الأراضي المتدهورة جزئياً واستصلاح الأراضي التي أصابها التصحر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة من أجل المحافظة على الأرض وإصلاحها ومعالجة مشكلة الفقر الناجم عن تدهور الأرض.

١٩- وعلاوة على ذلك، تدعو خطة التنفيذ وفقاً للمادة ٩ من الاتفاقية إلى العمل على تعزيز أنشطة إعداد ونشر وتنفيذ خطط العمل على الصعيد الوطني ودون الإقليمية والإقليمية، باعتبارها العناصر الرئيسية لاستراتيجية مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

٢٠- وقد تود الأطراف أن تنظر لدى تنفيذ النتائج التي انتهى إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن تنظر في القيام بما يلي:

- الاعتراف بالهشاشة والضعف الخاص للمناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة والتحديات المترتبة على ذلك لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- التصميم على تعزيز توفير الموارد المالية والتكنولوجيات المناسبة وبناء القدرات اللازمة للتنمية المستدامة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وخصوصاً صوغ وتنفيذ برامج العمل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بوصفها الأدوات الرئيسية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛

- التشجيع على وصول المجتمعات المحلية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية إلى الموارد المالية والتكنولوجيات المناسبة لبناء القدرات بغية مكافحة التصحر على نحو فعال وتخفيف آثار الجفاف على المستوى المحلي؛
- دعوة البلدان النامية المتأثرة التي لم تعتمد بعد برامج العمل الوطنية الخاصة بها إلى التعجيل بعملية صوغ واعتماد برامج العمل الخاصة بها بقصد وضعها في صيغتها النهائية في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٥؛
- التشديد على الأهمية القصوى لدعم التنمية المستدامة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والحافة شبه الرطبة في السياسات والبرامج والاستراتيجيات ذات الصلة بالتنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية.

- - - - -